

منشور عدد 62

الموضوع: حول التصدي إلى ظاهرة العنف بالهياكل الصحية العمومية.

حيث بلغنا أنه جرت بعض مظاهر عنف بالهياكل الصحية العمومية تسببت في إعاقة السير العادي لإسداء الخدمات الصحية لمستحقيها على الوجه الأكمل وأدت إلى أضرار مادية ونفسية للإطارات والأعوان العاملين بقطاع الصحة العمومية من أطباء وشبه طبيين وإداريين وعملة...، ولإحكام التصدي لهذه الظاهرة وضمانا لسلامة العاملين بالقطاع الصحي وراحة المرضى، ندعو كافة مسيري الهياكل الصحية العمومية إلى:

- اتخاذ جميع الإجراءات العملية والتنظيمية (توفير أعوان حراسة...) والإجراءات الفنية (تأمين المداخل وصيانتها...) وذلك بهدف حماية كافة العاملين بالمؤسسة وتوفير الإطار الملائم للقيام بواجبهم على أحسن وجه؛
- الحرص على إعلام سلطة الإشراف وكل الأطراف المعنية (اللجنة الطبية، الإدارة الجهوية، السلط المحلية أو الجهوية...) في صورة وجود أحداث عنف، وذلك في الإبان لضمان التدخل الفوري من قبل السلط الأمنية لتطويق الوضع وتجنب كل ما من شأنه أن يضر بالأعوان وبأموال المؤسسة ؛

■ اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لدى السلط الأمنية والعدلية والتي من شأنها أن تكفل حق الأعوان وحق المؤسسة ضد المعتدين وإعلام وزارة الإشراف بالمعطيات المتعلقة بذلك (عدد محضر التتبع ...)

■ العمل على تشخيص أسباب هذه الظاهرة والقيام بما من شأنه أن يحد من حالات التشنج داخل المؤسسة والحرص على توفير أحسن الخدمات للمرضى مثل حسن الاستقبال وتقليص مدة الانتظار.

ونظرا لأهمية الموضوع، فإن كل الساهرين على الهياكل الصحية العمومية مدعوون إلى تنفيذ وتطبيق مقتضيات هذا المنشور بكل عناية ودقة.

وزير الصحة العمومية

وزير الصحة العمومية
الإمضاء: الأستاذ صالح النيك السلامي

المرسل إليهم للإعلام والتنفيذ:

السادة والسيدات:

- أعضاء الديوان؛
- المديرون العامون والمديرون بالإدارة المركزية؛
- المديرون الجهويون للصحة العمومية؛
- المديرون العامون للمؤسسات العمومية للصحة؛
- مديرو المستشفيات ومجامع الصحة الأساسية والمعاهد والمراكز ومؤسسات التكوين.